أدوار المرأة في إدارة النزاعات الدولية

د/ **رفيق بوبشيش**، أستاذ محاضر (ب)، جامعة باتنة 1
rafikboubchiche@gmail.com

د/ **طروب بحري**،أستاذة محاضرة (أ)، جامعة باتنة 1
taroub76@yahoo.com

الملخص:

تتناول الورقة البحثية موضوع أدوار النساء في النزاعات الدولية و عمليات بناء السلام ، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات والافتراضات التي تستكشف الترابط بين أدوار المرأة والرجال، في حالات النزاعات والصراعات سواء كانت ضحية للنزاعات، أو مشاركتها في الحروب كجنود أو مخبرات، أو كوسيلة في بناء السلام، خاصة في ظل تهميشها في الاتفاقيات سواء، كطرف مشارك أو طرف مساعد لبناء السلام ومشرفا على تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: المرأة ، النزاعات، إدارة النزاعات، بناء السلام، الحروب.

Abstract:

This research paper focuses on women's roles in international conflicts and peace-building process, through the most important disciplines and assumptions that explore the relationship between the roles of women and men, in the cases of disputes and conflicts, whether was the victim of conflicts, or their participation in the war as soldiers or narks, or as a means to peace-building, especially in light of marginalization in the conventions, whether, as an associate or assistant actor in peace-building and the supervisor of the implementation.

Keywords: Woman, conflicts, conflict management, peacebuilding, wars.

مقدمة:

ساد خلال السنوات القليلة الماضية، اعتراف من الحكومات والمنظمات الدولية بأهمية المساواة بين الجنسين في حقوق الإنسان، من خلال تمكين المرأة ومنحها أدوار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أشارت إليه احدى الوكالات الدولية في تقريرها الصادر سنة 2000، تحت عنوان "من أجل القضاء على الفقر". ولكن على الرغم من ذلك فإن هذا التقدم كان متفاوتا بين كل بلد وبلد، وتظل مكاسب هشة، وذلك راجع إلى تحديات كثيرة ولعل أبرزها هو تنامي العنف ضد النساء في النزاعات المسلحة، فالصراعات اليوم أضحت المرأة ليست فقط كضحية لانعكاساتها، بل هي أصبحت هدفا مباشرا فيها كالاغتصاب، والاعتداءات المتعمدة، فحياة المرأة أصبحت تتأثر بشكل كبير في النزاعات بطرق تختلف عن الرجال، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار براءتها في إحداث النزاعات، هذا من جهة. كما أن الرجال في بعض المجتمعات يميلون إلى الهروب من التجنيد العسكري، وهذا ما يزيد من العبء الملقى على عاتق النساء، لقيادة وحماية المجتمعات في ظل غياب الرجال في الحروب، فالمرأة أصبحت كرمز للمجتمع و / أو الهوية العرقية من جهة أخرى.

وهذا ما أدى إلى ظهور أدبيات وأطروحات نظرية تستكشف الترابط بين أدوار النساء والرجال، في حالات النزاعات والصراعات سواء كانت ضحية للنزاعات من خلال تسليط الضوء على استخدامها كأداة للحرب، مثل الاغتصاب أو التطهير العرقي، وأيضا كوسيلة لإلحاق الإرهاب الجماعي على مجموعة عرقية معينة. أو مشاركتها في الحروب في بعض الأحيان كجنود أو مخبرات، كما ذهبت بعض الأطروحات النظرية إلى أكثر من ذلك، فقد أصبح ينظر إليها كوسيلة في بناء السلام، خاصة في ظل تهميشها في الاتفاقيات سواء كطرف مشارك أو مساعد لبناء السلام أو مشرفا على تطبيقها، لذلك الورقة جاءت تتناول هذه الإشكالية من خلال مناقشة أهم هذه الأطروحات والأدبيات، طارحة هذه الإشكالية: كيف تنظر مختلف الأدبيات المختصة في النزاعات الدولية لدور المرأة كفاعل مهم في إدارة النزاعات الدولية؟، أو بصيغة أخرى إلى أي مدى يمكن أن تكون للمرأة أدوارا فاعلة في عمليات الحد من النزاعات الدولية ؟ الفرضيات: هناك ارتباط وثيق بين المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام؛ تلعب النساء دورا هاما في عملية بناء السلام، فالمرأة تخوض الصراع بشكل سلمي من خلال متابعة الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ تساهم المرأة في الحد من العنف المباشر، فهي تعتبر وسيلة لامتصاص الصدمات النفسية؛ تساهم المرأة في بناء قدرة المجتمعات على تحقيق عملية التنمية، فالقوة الاقتصادية للإناث من شأنها أن تعزز " الثروة ورفاه الشعوب."

وللإجابة عن الإشكالية تتبع الورقة الخطة التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري

المحور الثاني: المرأة و النزاعات الدولية

المحور الثالث: نموذج عن دور المرأة في إدارة النزاعات الدولية – دور المرأة في بناء السلام في بوروندي.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي والنظري

***-تعريف النزاع:**

يميز الكثير من الباحثين في حقل النزاعات الدولية، بين تصورين للنزاع تصور موضوعي وتصور ذاتي. فالتصور الموضوعي ينطلق من تحديد النزاع على أنه مجرد حالة واقعية أو وضعا تنافسيا، تكون فيه الأطراف المتنازعة واعية بتعارض المواقف الممكنة، والذي يريد فيها كل طرف احتلال موقع يتنافى والمواقع الذي يريد أن يحتله الطرف الأخر، ولهذا فالنزاع يسير وفق معادلة صفرية (رابح/خاسر). أما التصور الذاتي، فهو يقوم على اعتبار النزاعات كحالة مرضية، وبالتالي يصفه بعض الباحثين على أنه إدراك خاطئ لوضعية موضوعية، أو حالة عدم انسجام في المصالح (بوثول وأخرون 1984، ص. 24).

ومن خلال هذين التعريفين يمكن تعريف النزاع على أنه : " تنافر في المصالح أو المراكز، عندما تظهر رغبة كل طرف إنجاز رغباته، وعلى الرغم من أنه يبدأ بأمور قد تكون بسيطة، إلا أنه قد يتطور إلى درجة النزاع المسلح". Hو هو تصارع فعلي بين طرفي أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الاخر أو عدم كفاية الموارد لكلايهما"، والصراعات في حد ذاتها ليست بالضرورة قوة سلبية، بل هو تعبير طبيعي عن الاختلافات الاجتماعية ومن النضال الإنساني الدائم من أجل العدالة وتقرير المصير، والورقة البحثية، تأخذ مفاهيم النزاع والصراع والحروب كمفاهيم مترادفة (بوثول وأخرون 1984، ص. 25).

***-تعريف حل النزاعات:**

أما حل النزاعات هو عبارة عن عمليات ومحطات تساهم فيها المنظمات الدولية و الغير الحكومية، وهي تكون وسيلة بديلة عن استخدام الأساليب العنيفة، فهي تهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة للوصول إلى مواقف مقبولة للطرفين وإلى حل الخلافات بينها.

ولقد عرف "ميلر" حل النزاعات بأنها "مجموعة متنوعة من الأساليب التي تهدف إلى إنهاء الصراعات "، فحين ينظر "ميتشل" إلى حل النزاع على أنه "نتيجة لحل مقبول متبادل بين الطرفين، يتم التعامل فيه بصورة مرضية، ومستمرة على المدى الطويل، كما ينظر إليه كنتيجة منتجة لعلاقات إيجابية جديدة بين الأطراف التي كانت في السابق خصوم معادية" (Miall).

***-تعريف بناء السلام:**

أما بناء السلام فقد حدده بطرس غالي في المهام المحددة التي قد تجنيها الاطراف المتنازعة من اتفاق السلام الشامل، فهي تساعد على نزع سلاح الأطراف والقوات المتقاتلة، مع الاستمرار على أو تدمير الأسلحة، ومراقبة الانتخابات. وكذا الأهداف الواسعة النطاق، التي تهدف إلى استعادة النظام، وتقوية الجهود التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو تقوية المؤسسات الحكومية، وتعزيز العمليات السياسية المشاركة سواء كانت رسمية أو غير رسمية (أحمد كريم، 2003، ص. 87) .

وتعتمد هذه الورقة في تعريفها لبناء السلام على الإعلان الذي قدمته وكالة التنمية الدولية، والذي يدور حول " الإطار الاستراتيجي لمبادرات بناء السلام"، والذي وصف بناء السلام على أنه محاولة لتعزيز الآفاق

المشتركة للسلام، والتقليل من احتمالات الصراعات العنيفة، ويكمن الهدف العام لبناء السلام في تعزيز قدرة السكان الأصليين و المجتمعات على إدارة الصراعات دون اللجوء إلى العنف(وكالة تنمية الدولية 2010)

المحور الثاني: المرأة و النزاعات الدولية

أولا: إعادة تعريف النزاع

تتركز مختلف الأدبيات التي ركزت، واهتمت بأدوار المرأة في النزاعات على ضرورة إعادة تعريف مفاهيم الصراع والسلام والتنمية، بعيدا عن النوع الاجتماعي، باعتبار أن النساء تتأثر بشكل مختلف عن الرجل قبل الحرب وبعدها، كما يؤكدون على المكانة السياسية للمرأة الغائبة في الخطابات والتعاريف السائدة حول الصراع، والتنمية وصنع السلام.

ونجد تحديدا هذه المعاني والقيم المعطاة لمثل هذه الأدوار في كتابات مفاهيم النوع الاجتماعي (الذكورة والأنوثة)، والتي أكدتها كتابات تيكنر، كوفمانوبليامز، بيترسون، فـ بيترسون يقول بأن" **الذكورة العدوانية، قد تكون جيدة للقتال في النزاعات، ولكن نجدها سيئة وغير مناسبة في حل وإدارة هذه النزاعات**"، وأشاروا إلى أبعد من ذلك، فهم يرون أن الأنشطة الذكورية هي المهيمنة، وتعتبر أكثر قيمة وحظا من الأنشطة الأنثوية في معظم دول العالم، لذلك فهي بالنسبة لهم تعتبر غير متكافئة، وهذا راجع إلى البناء الاجتماعي الذي يقسم واقع نظام السلطة إلا الرجال و النساء، المذكر والمؤنث، نهيك عن المكانة التي يضع فيها مكانة الرجال فوق النساء(مارشال 2000، ص. 34).

كما أن هذا البناء يغض النظر عن أهمية مساهمة المرأة والرجل معا في جعل الحياة اليومية في المجتمعات، تتميز بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، فالأسر على سبيل المثال لا يمكن أن تزدهر أو حتى تستمر دون المرأة، فالأنشطة الإنجابية التي تقوم بها هذه الأخيرة ضرورية لاستمرارها، وهذه القيمة المعطاة لهذا الدور في كثير من الأحيان نجدها مقومة بأقل من قيمتها وتافهة وغير معترف بها، فالمجتمعات المتطورة بالنسبة إليهم، هي التي تعطي للأدوار المختلفة التي يلعبها الطرفين الرجال والنساء معنى وقيمة، فآرثر بريتان " يرى أن الهيمنة الذكورية تعود إلى تسليم البعض بالفروق الجوهرية الموجودة بين الرجال والنساء...وتقبلهم بفكرة التقسيم الجنسي للعمل، والدور المهيمن للرجال في المجال العام (كلارك2001، ص. 25).

ثانيا: النساء أكثر جنوحا للسلم

النقاش حول العلاقة بين الجنس من جهة، والنساء والعنف من جهة أخرى، نجدها واحدة من الخلافات الأكثر ديمومة بين الأكاديميين والناشطات النسويات، فهناك نوعان من وجهات نظر كل جهة تؤكد على وجهة نظر تختلف عن الأخرى، فإحداهما ترى أن النساء أكثر سلمية، وأن الرجال أكثر عنفا، وهذا الاختلاف يرجع إلى الاختلافات البيولوجية، ففرانسيس فوكوياما، يرى أن المدرسة النسوية في العلاقات الدولية لديها وجهة نظر تكمن: فإن الأمومة في العالم تكون أقل جنوحا إلى الصراع، وأكثر تعاونا (فوكوياما 1998، ص. 167).

كما انها تذهب إلى أبعد من ذلك فهي ترى أن الرجال لديهم غريزة طبيعية من العدوانية، فهي تقارنها بسلوك ذكور قردة الشمبانزي، نهيك عن أنها ترفض فكرة أن الرجل متفوق على المرأة معنويا وأخلاقيا في الواقع، وكثير منهم يقول بأن المرأة تاريخيا استخدمت كوسيلة للسلام. لذلك فهن تدعون إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وإلى إعطاء المرأة مكانة في السلطة.

ف آن تيكنر تجادل الأفكار التي تهمش المرأة فهي تقول "بانه يمكن للنساء أن تقوم بدور في إحلال السلام، فمن المؤسف أن تنتشر الصور النمطية التي تشير إلى دور الرجال كجانب إيجابي والنساء كجانب سلبي، الرجال كعقلانيين والنساء كغير عقلانيات، وهناك من يعتبرها أيضا ضررا للسلام، فهذه القوالب النمطية تضر بالمرأة، ولاسيما كفاعلات في مسائل السياسة الدولية والأمن القومي" (مارشال 2000،ص. 99).

ويضيف تيكنر أيضا أنه لا يجب أن نركز الاهتمام فقط على المرأة كضحية للنزاع والحروب، بل يجب أن نوسع اهتماماتنا إلى القضايا الأخرى ذات أهمية كبرى، مثل غياب المرأة في صنع القرار في الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية، وكذا القمع الذي تواجه المرأة في حياتها اليومية (مارشال، ص. 99).

ثالثا: النساء كتعبئة للنزاعات

يذكر غولدشتاين أن أدوار الجنسين تميل إلى أن تكون " أكثر ثبات عبر المجتمعات ... وهي ترتبط بصورة كبيرة بالحروب".(Krishna, ed.1998, p. 57)، حيث تلعب الأدوار الذكورية والأنثوية دورا في الحروب بشكل صارم.

ولذلك فهو يرفض فكرة تهميش المرأة في النزاعات باعتبار أن الحرب تتصف بالشمولية، لذلك يتطلب في معظم المجتمعات الإعداد لاحتمال الحروب من خلال تهيأت الجيوش عن طريق تدريب الرجال والنساء مع بعضهم البعض بدون تهميش هذه الأخيرة، ويستند غولدشتاين إلى حجة مفادها أن النساء تساوي الرجال في المتانة والمرونة، فيقول بأنه "عبر الثقافات وعبر الزمن، قد ساعدت النساء المقاتلين الذكور في الحروب، فهي تلعب دورا في تشكيل نظام الحرب." وهذه الأدوار التي تلعبها يسميها (دعم الحرب المؤنث).(Krishna, ed. 1998 , p. 58).

وتماشيا مع هذه الحجة، باربرا [إهرنريش]، وكاثا بوليت، وآخرونيؤكدون بأنه "في الواقع، أصبحت شهية الذكور للمعارك أقل شراهة من أي وقت مضى"، ويضيفون "بأنه في المجتمعات التقليدية، غالبا ما كان المحاربين الذكور في حالات السخب، والسكر مما أثر ذلك على مردودهم في القتال " وهناك. أدلة كثيرة على ذلك في الواقع، ففي الحروب في سيراليون وأنغولا وأماكن أخرى، كان معظم المقاتلين الذكور في حالة سكر وتعاطي المخدرات، مما أثر ذلك على مردودهم في المعارك (Krishna, p. 57) .

كما دعم غوين داير هذه الأفكار بقوله: " بأن المرأة تحارب دائما إلى جانب الرجال في حرب العصابات أو الحروب الثورية ". فحسب نظرة غوين فأدوار المرأة تساوي " أدوار الرجولة" في المتانة والقدرة على تحمل المشقة الجسدية والنفسية.

ويرى غوين كذلك أن المرأة لها أدوار في عملية صنع وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع، فهو يربط بين النزاع من جهة والمرأة من جهة أخرى، كون المرأة ضحية للنزاعات الدولية، فالمرأة منذ العصور القديمة كانت ضحية لجرائم الحرب، فمنذ العصر الروماني استخدم ضدها الاغتصاب والعنف الجنسي، كسلاح من أسلحة الحرب لقهر العدو، ولإذلالهم وإلحاق العار بهم (غالتونغ 1999، ص. 89).

كما شهدت الدول الإفريقية هذه الأنواع من الأساليب الوحشية، فقد سجلت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2004 ، 250 امرأة تعرضت للاغتصاب في سياق الصراع في دارفور، كما سجلت انتهاكات ضد حقوق الإنسان الأخرى التي لديها تأثير على النساء والفتيات كعمليات الخطف والاستعباد الجنسي والتعذيب والتهجير القسري (غالتونغ 1999، ص. 89).

ولقد لخص يوهان غالتونغ هذه الأفكار في قوله" يرتبط العنف الهيكلي بصورة كبيرة بالعنف الجسدي، والذي يتجسد في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تزيد من تعرض النساء كغيرها من الأطفال والمسنين ، إلى العديد من أشكال الضرر (كالفقر والجوع، والوفيات، وما إلى ذلك)، ويذهب رين وسيرليف إلى حد أقصى من ذلك. فهو يرى أنه "لا ينشئ العنف التي تعاني منه النساء أثناء النزاعات فقط، بل هو مرتبط كذلك بالعنف الموجود في حياة المرأة خلال زمن السلم" (غالتونغ 1999،ص. 89).

رابعا: المرأة وإعادة الإعمار:

أدت الحروب والنزاعات، إلى وقوع خسائر كبيرة ومكلفة، فأثارها لم ترتبط بالخسائر البشرية فقط، بل امتدت أثارها إلى ما بعدها، فقد دمرت الصراعات العنيفة المستمرة البنى التحتية المادية، مثل الطرق والموانئ المرافق والمدارس والمستشفيات، والبنى الزراعية كالري والمزارع، لذلك بعد انتهاء الصراع تحاول الأطراف الخروج من هذا الوضع عن طريق عقد الاتفاقيات والتسويات، ولكن في غالب هذه الاتفاقيات، يتم استبعاد النساء كطرف مساهم في السلام، وذلك لأنه ينظر إليها كضحايا، ونادرا ما يتم دمجها في عمليات السلام والتنمية، على الرغم من أن النساء أكثر عرضة لأشكال العنف الجنسي، وغيرها من الأعمال الوحشية قبل وأثناء الصراعات العنيفة. (مجلس الأمن الدولي، 2007).

لذلك يرى أصحاب هذا الطرح، أنه إذا كان أحد الأهداف الرئيسية للمفاوضات وعمليات السلام هو السعي إلى إيجاد حلول دائمة، فمن المفروض من الجهات المشاركة، والمبادرة إلى المفاوضات إلى إشراك ممثلي المنظمات النسائية في إيجاد حلول طويلة الأمد من ناحية، وتنفيذها من ناحية أخرى(. Tinshen eds., 2002, pp. 19 -22)

باعتبار أن سبب إخفاق الكثير من المفاوضات السلام والاتفاقيات، هي استبعادها للنساء، كما ينطبق الشيء نفسه على عمليات التنمية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، فتهميش المرأة يمكن أن تؤدي إلى تدمير فرص نادرة للسلام، ولبناء لاقتصادات ومجتمعات جديدة، لذلك فهذا الاتجاه يدعو إلى اغتنام الفرصة من خلال إشراك المرأة لخلق مجتمعات جديدة، بالتركيز على البناء وإعادة البناء أو التشييد من جديد، بدلا من إعادة الإعمار للصراع، وهو ما تحتاجه المجتمعات المتضررة من الحروب بشكل سيئ

لذلك يرى دعاة هذا الطرح أنه ينبغي إعادة صياغة المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تستخدم على نطاق واسع في تحليل وصنع السياسات، وتشمل هذه المفاهيم "مجتمعات ما بعد الصراع "، "المجتمعات التي مزقتها الحروب"، وما إلى ذلك من المصطلحات، فاستخدام مفهوم "ما بعد الصراع" في نظرهم هي تسمية خاطئة في أحسن الأحوال، وخادعة في أسوأ الأحوال، لأن كلمة، 'إعمار' تشير إلى الحالة الأولى، دون النظر إلى المستقبل.

أما استخدام مصطلح المجتمعات التي مزقتها الحروب، فهي تدل على أن الحرب، كظاهرة تؤدي لامحالة إلى تفكيك المجتمعات عن بعضها البعض، وهذا ليس بالضرورة قائم، ففي بعض الحروب بدلا من أن تمزق الفئات الاجتماعية والمنظمات السياسية بعضها البعض، تتحول إلى وسيلة وقوة دافعة للوحدة والتضامن (TinshenEds., 2002, p. 75)

وقد تدعمت هذه الأفكار بمؤتمر كوبنهاغن الذي حمل عنوان " دور النساء في الأمن العالمي "المنعقد بالدنمارك في أكتوبر 2010، والذي شارت فيه الولايات المتحدة الامريكية، وبلدان دول الأوربية، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية، حيث ركز المؤتمر على الأدوار التي يمكن أن تلعبها المرأة، كقادة في مناطق القتال وما بعد الصراع، من خلال انخراطها في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الجيش، والحياة المدنية والأكاديمية، وكان يهدف المؤتمر إلى تبادل الخبرات للوصول لأفضل الممارسات، من خلال منح للمرأة مشاركة فعالة في مجتمعاتها، عن طريق إحداث تغيير إيجابي، وذلك بمساهمتها في حل الصراعات القائمة، والمساعدة في إعادة ما بعد النزاع، وتعزيز الاقتصاد وتطويره (مؤتمر كوبنهاغن 2010).

فقد أشار السفير الأمريكي فولتون إلى فكرة وهي أنه غالبا ما ينظر إلى المرأة كضحايا للنزاع، ويتم تجاهل الأدوار المهمة التي تلعبها كقادة، ولا سيما في المساعدة في إنهاء الصراع، ووضع ما بعد النزاع من خلال جهودها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وحتى في قيادة تنظيم مخيمات اللاجئين التي شردتهم النزاعات، فإنها تميل إلى أن تكون غائبة في طاولة السلام، وممثلة تمثيلا ناقصا في البرلمانات التي تقوم بتطوير سياسات البلدان التي عانت من النزاعات، وفي قوات حفظ السلام (مؤتمر كوبنهاغن 2010).

وبصفحة عامة ركز تقرير المؤتمر على ثلاثة مجالات رئيسية تمكن للمرأة مكانة في إحلال السلام، وتعزيز الأمن المستدام وهي:

- صنع وحفظ السلام.
- المصالحة و إعادة الإدماج.
- سيادة القانون، وتطوير الاقتصاد.

وقد تعززت هذه التوصيات، بإصدار مجلس الأمن لقرار 1325، والذي يدعو:

- إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات مفاوضات السلام.
- مشاركتها في صنع مقررات الاتفاقيات.
- إشراك المرأة في جهود إعادة الإعمار ما بعد النزاع.
- إشراكها في مجال نزع السلاح والتسريح وجهود إعادة الإدماج.
- زيادة حمايتها من العنف الجنسي، وذلك بوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم التي تمسها بالدرجة الأولى (مجلس الأمن الدولي، 2010).

ويستند هذا القرار إلى جهود أولئك الذين يدعون للمساواة بين الجنسين، أو " تعميم مراعاة المنظور الجنساني". ولقد تبع هذا القرار قرارات أخرى ولاسيما قرارات 1820، 1888، و 1889، بالإضافة إلى ذلك أنشأت الأمم المتحدة مكتبا خاصا مختص في رصد و حماية النساء من العنف الجنسي، كما وضعت تدابير المساءلة، وفرض عقوبات على الحالات التي تنتهك فيها حقوقها، كما اعتبرت العنف الممارس ضد المرأة شكل من الأشكال التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ولتحقيق ذلك اعتمدت الأمم المتحدة خطة لرصد و تنفيذ قرار 1325، والذي عبر عنه " لين اسبرسن"، رئيس وزراء حكومة الدنمارك سابقا في قوله "نحن محظوظون كثيرا بالدور الفريد التي تقوم به النساء، باعتبارها من أهم المساهمين في تحقيق السلام "، ويضيف المتحدث بأنه " الآن نمتلك بالفعل معرفة واسعة حول الأهمية الحاسمة للمرأة في منع وتسوية النزاعات وفرض المصالحة بين الأطراف المتنازعة، وكذا إعادة الإدماج." (مؤتمر كوبنهاغن 2010).

وأشار ميلاني فيرفير رئيس مكتب وزارة الخارجية لقضايا المرأة العالمية، أن واحد وثلاثين من الاتفاقيات العالمية، تم استبعاد النساء من عملية السلام، وتعتبر الأمم المتحدة أن أقل من 3 ٪ من الموقعين على اتفاقات السلام كانوا من النساء، وأن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام أقل من 8 في المئة لعمليات السلام.

"روزالب اويا" المدير التنفيذي لصوت الشعب من أجل السلام في غولو، وهي منظمة غير حكومية في دولة أوغندا، يوضح أن استبعاد النساء لا يعود إلى عدم وجود رغبة المرأة أو القدرة على أن تكون طرف نشط في المفاوضات، حيث ذكر من خلال تجربته في أوغندا، أنه في اطار الصراع الوحشي القائم بين الحكومة الأوغندية وجيش الرب، عملت الناشطات والمنظمات التي تقودها النساء بعمليات حشد كبيرة ليس فقط لبناء السلام على مستوى المجتمع المحلي، ولكن للعب دورا مباشرا في إيجاد تسوية عن طريق التفاوض بين الأطراف المتنازعة، وقال "اويا"أيضا"خلال محادثات السلام لإنهاء الحرب في شمال أوغندا، سارت النساء مئات الأميال، من أوغندا إلى الموقع الذي سوف يشهد المحادثات في جوبا، للضغط على الأطراف المتنازعة، ومن أجل مراقبة المحادثات (اويا 2009، ص. 74).

وهذا ما حصل كذاك في ليبيريا، فلقد لعبت النساء في ليبيريا دورا كبيرا في مفاوضات السلام بين الحكومة الليبيرية مع الجماعات المتمردة في عام 2003، وهو ما أكده " غايفلورا " في قوله ، "لقد كانت أصوات النساء مسموعة ومؤثرة في مستويات المفاوضات، فقد كن يقمن بالمسيرات، والصلاوات، والغناء." بالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تجنيد النساء في وقت لاحق لتقديم الدعم لإنجاح الانتخابات الوطنية، والتي قادتها " إلين سيرليف جونسون". هذا الزخم الكبير الذي بنيت من خلاله جهود النساء في بناء السلام في ليبيريا، أضيفت إليها القيادة في التعاونيات الزراعية في الأرياف، وكذا إعداد الابحاث لإدارة القروض الصغيرة المقدمة للمساعدة في الحد من الفقر الريفي، وحتى في الظروف الصعبة كإدارة المخيمات اللاجئين (غايفلورا 2004،ص. 55).

"ماريا أوتيرو" وكيل للديمقراطية والشؤون العالمية في وزارة الخارجية الأمريكية، أثبت أن للنساء القدرة على التنظيم والتواصل، لذلك دعى المجموعات الدولية لتقديم الأدوات العملية لتوفير الحماية للمرأة، وتساعدها في عملها في إدارة المخيمات مثل توفير الاحتياجات الأساسية في المخيمات.

كما أكد الأخير على ضرورة توسيع تمثيل المرأة في البرلمان، باعتباره أيضا مهم جدا لضمان على أن تؤخذ اهتمامات المرأة بعين الاعتبار في إعادة بناء البلدان بعد النزاعات، فالعديد من الخبراء يعتقدون أن الحصص المقدمة للمرأة مثل أوغندا (حيث تشكل النساء 31.5 في المئة من السلطة التشريعية) ورواندا (56 في المئة من مجلس النواب) ، وأفغانستان (27.5 في المئة في مجلس الشيوخ) (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)، تساهم في مراعات عمليات إعادة الإعمار والمصالحة، على سبيل المثال عملت النساء البرلمانيات في أوغندا على الضغط بقوة لإضافة أقسام الولادة إلى بناء المستشفيات المخطط لإقامتها، مع إيلاء الأولوية للتشغيل فيها بدرجة أعلى للاستشارات النفسية للنساء (ماريا أوتيرو،2009، ص.65)، فجودي شنغ هوبكنز"، مساعد الامين العام للأمم المتحدة، يعتبر أن العدد الكبير المشكل لكتلة النساء في التشريع في السلطة، يميل إلى الحصول على تنازلات تخدم النساء و المواطنين بصفة عامة، مثل الانفاق الصحي، وقدرة المرأة على امتلاك ووراثة الأرض وتجريم الاعتداء الجنسي. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2010)

وهناك مجال آخر لمشاركة المرأة في بناء السلام يكمن في عمليات حفظ السلام، إذ يدعو بعض المفكرين إلي إشراك النساء وزيادة عددها في بعثات حفظ السلام، فهم يجادلون بأنه لتحسين آفاق السلام المستدام، يجب توفير فرق نسائية في مناطق النزاع وذلك لتسهيل بناء علاقات جيدة بين المدنيين المصابين بصدمات نفسية والأجهزة الأمنية، باعتبار أن الإناث تعطي وجها إيجابي بين المدنيين، وعلى الرغم من ذلك من أهميتها في هذا النوع من عمليات السلام، فإنه لا يكاد يذكر على توفر هذه الفرق النسائية في البعثات، إلا في حالات قليلة، فالأمم المتحدة أحصت 3 في المائة من الفرق النسائية من اجمالي وحدات الجيش في عام 2010 المختصة في عمليات حفظ السلام، هذا الانخفاض في عدد النساء في قوات حفظ السلام العسكرية، يعكس انخفاض مشاركتها الشاملة في القوات المسلحة للبلدان التي تشارك في قوات حفظ السلام، وتعد الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي قامت بتنفيذ القرار رقم 1325، حيث تشكل النساء في الدنمارك حوالي 5 في المئة من القوات العسكرية الدنماركية، وكذا نسبة مماثلة في بعثات حفظ السلام، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتعد تجربتها فريدة من نوعها (توصيات مؤتمر كوبنهاغن 2010)، وهو ما استشهد بها "ريموند مابوس" في إشراكها في قوات المارينز المنتشرة في أفغانستان بهدف تلبية حاجات النساء والأطفال ومعرفة همومهم، وكذا بناء الثقة بينهم كجزء من الاستراتيجية التي تهدف إلى مكافحة التمردات في المنطقة[1]. هذا التواجد من هذه الفرق النسائية يعبر عن أهمية وجهات النظر النسائية المحلية و الدولية في تأثيرها على الأوضاع المحلية (مابوس 2010، ص. 65).

خامسا: التمكين الاقتصادي للمرأة والتنمية

يقول "ماريا أوتيرو" أنه " لسوء الحظ، أن الرجال هم دائما تقريبا الجهات الفاعلة الرئيسية على خشبة المسرح في العالم - في الصراع والسلام وفي النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن النساء يعتبرن أعظم مورد لبناء السلام، ولخلق الحوار والتفاهم والأمن ومنع نشوب الصراعات من الرجال"، فهو ينظر إلى أن كلا من الرجال والنساء في هذه المرحلة بحاجة إلى إشراك كلهما في الحوارات لتعزيز المشاركة على قدم المساواة، وتعزيز المجتمع ككل لمواجهة التحديات الرئيسية التي تواجهه (ماريا أوتيرو 2009، ص. 77).

فعدم التمكين الاقتصادي للمرأة واسع الانتشار في الممارسات الثقافية والاقتصادية للمجتمعات ويعود ذلك إلى عوامل منها:

- العنف، فالنساء هن أغلب الضحايا في الصراعات.

- عدم وجود فرص كافية للتعليم والتدريب والتكنولوجيا.

- عدم الحصول على الرعاية الصحية الضرورية / الصحة الإنجابية.

- عدم الحصول على الائتمان / والموارد المالية وظروف العمل الآمن والعيش السليم.

- افتقار المرأة إلى معرفة الحقوق والقوانين (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي 2010)

لذلك فالتمكين الاقتصادي يظهر نتيجة البحث عن/ أو زيادة الدخل مما يعطي للنساء الثقة بالنفس، مما يساعدهن على الحصول على الحقوق والتصويت على:

- **القرارات المنزلية:** مثل القرارات المتعلقة بالرفاه المحلي على سبيل المثال، النساء تميل إلى استخدام نفوذها في القرارات المتعلقة بزيادة / أو الرفع من الدخل لاتخاذ قرارات أكثر إنصافا لصالح الأبناء والبنات.

- **القرارات الاقتصادية:** اكتساب وتوزيع وبيع الأصول.

- **قرارات الخصوبة:** تمكين المرأة اقتصاديا تميل إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال.

- **القرارات المتعلقة بحماية البيئة:** المرأة الريفية تميل لصالح البيئة بشكل مستدام(ستانلي 2009، ص.23).

ومن المتفق عليه على نطاق واسع في مفهوم التنمية الاقتصادية أن الانتعاش الاقتصادي عامل مهم وضروري لاستقرار الدول، وعلى الخصوص الدول المتأثرة من الحروب، لان تحديد من لديه الحق للوصول إلى الفرص الاقتصادية لها أهمية وآثار على السلام المستدام، لذلك يجب في اعادة اعمار البلدان إعادة النظر في القيود التي تواجهها المرأة في بناء الأعمال التجارية، باعتبار ان النصف الثاني من رأس المال البشري غير مستغل، فالضغط المتزايد على الأسر يفرض المزيد من الضغوط على النساء، مما يجبرها على أن تصبح فاعل نشط في الأسواق الغير الرسمية.

من هنا فالبلدان عليها أن تنتجه إلى سياسة جديدة عن طريق إزالة القيود القانونية التي تعرقل نشاطها الاقتصادي، بما في ذلك القيود التي تقيد حقوق النساء في ملكية الأرض، لأن الأرض هي واحدة من الأصول الأكثر أهمية بالنسبة للأسر، وما نلاحظه في جميع أنحاء العالم، أن الرجال يمتلكون حق التملك أكثر من الرجال، فالمرأة مثلا في أوغندا، تمتلك ما بين 1-2 في المئة من الأراضي المسجلة في هذا البلد، وذلك بسبب سيطرة الأقارب الذكور على الأراضي، أو بسبب القيود المفروضة عليها في القرارات المتعلقة بالاستثمار أو بيع الأراضي، لأنه عادة ما تتطلب توقيع الزوج أو غيره من الأقارب الذكور (ريفور 2007،ص. 45).

المحور الثالث: نموذج عن دور النساء في بناء السلام – دور المرأة في بناء السلام في بوروندي- .

تعتبر مشاركة المرأة في حل النزاع في بورندي، من النماذج المعبرة عن الأدوار التي تقوم بها في إطار المساواة بين الجنسين في السياسات العامة، وعمليات بناء السلام.

وكان هذا نتيجة لدورها الفعال في اتفاق السلام في بوروندي وفي التنازل على بعض القرارات التي يخدمها ويخدم الفئات الأخرى، وكذا مساهمتها في الضغط على عمليات التفاوض من أجل الوصول إلى السلام الوطني، على الرغم من أن مشاركتها لم تكن متناسقة بسبب عدم وجود إرادة سياسية من جانب جميع الأطراف، وفي بعض الحالات بسبب المقاومات القوية من قبل الأحزاب السياسية .(Razijo 2014)

فعملية السلام في بورندي انطلقت في جويلية 1998، والتي ضمت 17 حزب سياسي، ففي الجولة الأولى من المحادثات شهدت اختلافات في وجهات النظر بين مختلف الأطياف المتنازعة ، مما جعل بعضها يهدد بالانسحاب من المفاوضات، نتيجة لذلك قررت نساء الهوتو و التوتسي في الدخول في احتجاجات قوية للمطالبة إلى الوصول إلى حل في أقرب وقت، وكذا التعبير عن إقصائهن وعدم دعوتهن إلى المشاركة إلى طاولة المفاوضات، أدت مبادرتهن هذه إلى إنشاء منظمات نسوية غير حكومية في بوروندي (الحلبي 2004، ص 74).

وللوصول إلى الأهداف المرسومة، نظمت هذه المجموعات مجموعة كبيرة من الأنشطة، بما في ذلك ورش عمل، ومنتديلت جمعت مختلف النساء من خلفيات عرقية مختلفة بما في ذلك اللاجئات، وتهدف هذه الأنشطة إلى وضع استراتيجيات وطنية و مناقشة مسألة إعادة الإعمار، وتحديد العقبات التي تعترض التعايش السلمي داخل البلد.

ولقد ساعدت مختلف هذه الأنشطة التي نفذت باسم السلام الوطني في إعادة بناء شبكات من النسوة، وهو ما أشار إليه " ماري غوريتي" في قوله " لقد أدت التعبئة التي قامت بها النسوة من أجل السلام في جميع مجالات الحياة إلى جمع الكثير من المثقفين والفلاحين، صغارا وكبارا، أغنياء أو فقراء، مما أفضى إلى تحسين العلاقات بين مختلف فئات المجتمع، ويعود الفضل إلى الانسجام والشفافية التي سادت خلال هذه الاجتماعات المختلفة" (الحلبي 2004، ص. 75)، نتيجة لهذه الأعمال التي قامت بها مختلف المنظمات النسوية في بورندى تم التوصل إلى إشراكها في مؤتمر السلام المنعقد سمة 2000 في نيروبي، حيث أرسلت إليها مختلف الأحزاب المشاركة في المفاوضات طلب إيفادها بممثلين عنها للمشاركة في المؤتمر بهدف تقديم اقتراحات لإدراجها في اتفاقية السلام، ومن بين الخطوات العمل التي طلبت بها المشاركات في المؤتمر مايلي:

- استئجار المرأة ليتم تضمينها في الدستور، و القضاء على جميع القوانين التميزية ضد المرأة.
- وضع تدابير خاصة لأمن المرأة.
- حق المرأة في الأرض والإرث.
- المساواة في الحصول على التعليم للنساء والفتيات.
- وضع قوانين رادعة لجرائم الحرب، بما في ذلك العنف المنزلي (الحلبي،75،2004).

وقد تم قبول جميع التوصيات التي قدمتها المندوبات من قبل الأحزاب المشاركة، وتم تضمينها في الوثيقة النهائية لاتفاقية السلام.

أدت تعبئة النساء في بورندي إلى إنشاء هياكل ساعدتها على المطالبة بحقوقها، وعلى التأكيد عليها، ولا تزال إلى يومنا هذا تكافح من أجل دمجها في إطار رسمي لعملية السلام، على الرغم من التحديات والعقبات التي تواجهها لإحلال السلام في وطنها.

خاتمة:

إن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة المرأة في عمليات السلام ، ودون إدراج منظور النوع الاجتماعي في التصورات والأدبيات المتعلقة بالنزاعات، فالواقع أثبت أن معظم مبادرات السلام الغير الرسمية، كانت تقودها المجموعات والشبكات النسائية، وتعززت هذه المبادرات باعتراف من قبل مجلس الأمن الدولي والمنظمات، وعلى الرغم من ذلك فإن تهميشها من عمليات السلام مازال قائم في بعض الحالات، لذلك يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات فعلية لدمجها ومنحها أدوار مهمة خاصة في إطار مرحلة إعادة الإعمار، والتي تقتضي الأخذ بما يلي:

يجب أن يكون المنظور النسوي مندمجا تماما في اختصاصات مجلس الأمن من خلال القرارات والتقارير والبعثات التي ترتبط بعمليات السلام؛ وينبغي أن تتضمن عمليات دعم السلام، عدد كبير من المستشارين المختصين من فئة النساء، ووضع ضمانات تحث على ضرورة إجراء مشاورات مع المجموعات والشبكات النسائية؛ وينبغي أيضا أن تكون مشاركة النساء جزءا لا يتجزأ من إعادة التأهيل بعد الصراع و برامج إعادة الإعمار؛ تطبيق الإجراءات العقابية على سلوكيات الأفراد والجماعات المنتهكة لحقوق النساء أثناء النزاعات أو بعدها؛ وينبغي أيضا فرض التمكين الاقتصادي للنساء، لأنه يساعدها في تحقيق التنمية و النهوض بالاقتصاد.؛ يجب تقديم وتوفير التدريب للنساء في قوات حفظ السلام قبل أن تصل إلى مناطق النزاع؛ ينبغي عدم النظر للنساء على أنهن مجرد ضحايا للصراعات فقط، بل يجب أيضا أن ننظر إليها كجزء من الحل؛ دعم الأنشطة المحفزة للنساء على المستوى القطري الذي تعتبر ضرورية لتنفيذ أطر بناء السلام؛ تعزيز القدرات المؤسسية في جميع أنحاء العالم لدعم المساواة بين الجنسين و إلى بناء السلام؛ دعم البحوث والتخصصات التي تلوي أهمية لدور النساء في عمليات السلام؛ وضع منهجية خاصة في جمع المعلومات الخاصة بالانتهاكات وأوضاع النساء في مناطق النزاع؛ تحديد مؤشرات المساواة بين الجنسين، كجزء من الجهود الهادفة إلى تطوير ومراقبة الآليات لمتابعة مدى الالتزام بقرارات المتعلقة بقضايا الجنسين في سياق أطر بناء السلام؛ إنشاء صندوق استئماني خاص للمرأة وبناء السلام، بهدف إلى دعم الاستراتيجية والأنشطة المحفزة؛ تعزيز القدرات الخاصة للنساء في عمليات بناء السلام.

المصادر والمراجع:

التقارير:

1- تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، "حقائق وأرقام حول السلام والأمن في العالم".

2- تقرير الأمين العام لمجلس الأمن الدولي، 2007، حول " المرأة والسلام والأمن".

3- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325،2010، المتعلق ب، "المرأة والسلام والأمن."

4- توصيات مؤتمر كوبنهاغن، 2010، حول دور النساء في بناء السلام.

5-تقرير الاتحاد الإفريقي رقم 1452، حول دور المرأة في بناء السلام في ليبيريا.

6- تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية حول الصراع داخل الدول والمساواة بين الجنسين.

7- تقرير وكالةتنميةالدولية،2010،السلاموبناءالسلام.

المراجع باللغة العربية:

8- الحلبي محمد قاسم،2004،دورالمرأة في بناء السلام في بورندي، مصر.

9- أحمد كريم سفيان، 2003،مشاركة المرأة في النزاعات، منشورات جامعة القاهرة.

10- بوثولغاستون وأخرون، الحروب والحضارات، ترأمد عبد الكريم ،1984، سوريا: دار طلاسم للدراسات للنشر و الترجمة.

11- ريفورساندي، المرأة في الحروب الأوغاندية، 2007،فرنسا منشورات باريس.

12- ستانليفايري، التمكين الاقتصادي والمرأة،2009،منشورات باريس.

13- غايفلو رافاري، المرأة والنزاع في ليبيريا،2004، منشورات باريس.

14- كلارك موسر،الضحايا والجناة والجنس في النزاعات المسلحة،2001،لندن.

15- مابوس ريموند، دور المرأة في الجيوش العسكرية، لندن، 2010.

16- ماريا أوتيرو، دور المرأة في النشاط الاقتصادي، 2009، لندن.

17- مارشال دوريتروبت،دور المرأة في الحروب وبناء السلام،2000،معهد الولايات المتحدة للسلام،واشنطن .

المجلات:

18- غالتونغ يوهان، "العنف والسلام " مجلة أبحاث السلام، المجلد. 5(1999).

19- فوكوياما فرانسيس، "دور المرأة في الحرب والسلام" ،مجلة أبحاث السلام، المجلد. 3 (1998).

المراجع باللغة الأجنبية:

20-Caroline , O. N ,eds., Perpetrators, or Actors ? Gender, ArmedConflict, and PoliticalViolence ,2001London,.

21- Krishna,Kumar, ed.,Women and Civil War: Impact, Organizations, and Action , Boulder, CO:1998.

22- Razijosartu "Women's Contributions to Peacebuilding in Northern Uganda.

http://www.c-r.org/accord-article/profiles-accord-northern-uganda-2010

23-Tinshen. A (Eds.), Women in conflicts, their gains and theirlosses, London,2002.

24- Miall Hugh, " conflict transformation : A Multi-Dimensional", Berghof Hand book of conflict transformation: www.berglof-cegnter.org